

الفصل الخامس

البعد العسكري للتزاعات الحدودية

فتح الغزو العراقي للكويت في 1992/08/02 باب التزاغات العربية — العربية حول الحدود على الأقل، في حين أن بعضها الآخر لم يكن له مثل هذه الأسباب والدوافع، إلا أن التزاغات حول الحدود لم تكن وليدة اليوم، وإنما كانت سياسية في وقت سابق إلى حد استخدام القوة المسلحة، كما أنها تعتبر بمثابة حد فاصل بين مرحلتين، حيث أن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية كان له في الماضي خصائص وعوامل تختلف في مضامينها عن تلك الخصائص والمظاهر والأسباب، بعد الاجتياح العراقي للكويت الذي يعد- بكل المقاييس - ذروة اللجوء إلى الأداة العسكرية في التزاغات العربية- العربية على الحدود.

أيضاً، هناك جزئية في نظرنا هامة، أن الاجتياح العراقي للكويت بكل تداعياته، قد فتح حقبة التسعينيات بمرحلة جديدة من مراحل التزاغات العربية — العربية، وفي الوقت الذي كانت فيه أبعاد شتى بعملية الغزو إلا أن البعد العسكري في النزاع بين العراق والكويت كان قاسياً وخطيراً. إن لتأثير مجرى النزاع بين الطرفين أو لآثاره المدمرة على كافة المستويات الإقليمية وللنظام العربي برمه.

وبصرف النظر عن حسابات الربح والخسارة في حرب الخليج الثانية، فالثابت حتى الآن أن الولايات المتحدة والدول الغربية لم ترسل أكثر من نصف مليون جندي لتحرير الكويت أو تطبق القانون الدولي (droit international) أو الاستقرار في منطقة الخليج بالمقابل، وإنما المرامي البعيدة للعملية هو رغبة الولايات المتحدة في بناء النظام العالمي الجديد¹ (NOUVEL ORDRE MONDIAL) وتأكيد هيمنتها الدولية بعد السقوط الحر للسوفييت من المنافسة الدولية.

إن الولايات المتحدة قد نجحت من خلال عملية "عاصفة الصحراء" والمبادرة بالحرب ورفض التفاوض¹ (négociations) في إعادة تأكيد السيطرة الأمريكية المطلقة

¹ انظر كتابنا "النظام الدولي الجديد.. الثابت والمتغير"، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، ط1، سنة 1999.

¹ المسجل العربي، عدد 148، يوليو سنة 1991، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

على المصادر النفطية في الخليج، في مواجهة الطموح العراقي، ومن ورائه العربي، وكذلك مواجهة البلدان الصناعية المنافسة، مما يعطي هذا التحكم للولايات المتحدة، في صراعها الراهن من أجل تحقيق المنافسة مع التكتلات الصناعية الأخرى، هامشا أو مناورة استراتيجية لا تقدر بثمن.

وإذا كانت النزاعات العربية — العربية على الحدود ظاهرة ليست بجديدة، وهي متواجدة في الأنظمة العربية منذ نشأتها، وبشكل واسع كنتيجة للتدخل الأوروبي، عاكسة تحديد وتعيين الحدود المتفق عليها من قبل القوى الاستعمارية في حقبة التسويات السلمية التي تم ترتيبها فيما بعد الحرب العالمية الأولى، فإن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في هذه النزاعات كان قليل الحدوث، كما أن عملية استخدام القوة لم يكن ليتم بشكل تراجيدي سريع، بل كان اللجوء إلى المكون العسكري يتم في شكل التهديد باستخدام القوة العسكرية (la force militaire) والنظائر بأن هناك نية في استخدامها بصيغ عدة. إن بتحريك القوات العسكرية أو إجراء تعديلات في أوضاع القوات المسلحة، وهي رسائل مؤداها مزيد من الضغط لتحقيق الأهداف المطلوبة.

إن المكون العسكري في نزاعات الحدود العربية كان ساكنا حتى جاء الغزو العراقي للكويت فأخرجه، وبعدها كان شائعا أن أزمة الحدود العربية لم تطفو على السطح، وبينما كانت هذه المقولة صادقة إلى حد ما قبل الاجتياح العراقي للكويت فإنها أصبحت بعد الاجتياح صادقة وبصورة مطلقة (absolu)، حيث لاتزال تداعيات هذا الحدث ماثلة في الأذهان على مستوى أي فرد عربي، خاصة إذا كان هذا الطرف هو الطرف الأضعف أمام خصمه الذي يتمتع بالقوة العسكرية وعجزه عن درء تلك القوة، وبالتالي، لاغربة من الاستعانة بقوى خارجية إقليمية أو عالمية.

تطور البعد العسكري في النزاعات العربية

يتفق الباحثون بالكاد¹ أن هناك قانوناً غير مكتوب كان يحكم الحرب الباردة العربية-العربية (1958-1970) وهو أن "أقرب الناس إليك هو ألد أعدائك"، ونظراً لعدم الاهتمام بدراسة ظاهرة النزاع بين البلدان العربية بصيغة علمية دقيقة تفضي في النهاية إلى تحديد جذور الظاهرة، وبالتالي، وضع الأسس التي من شأنها أن تجد العلاج الحاسم، فإن هذه الظاهرة كان لها انعكاسات سلبية عميقة الأثر على مسار النظام العربي بكل أطرافه وحالات دون تحقيق أهدافه التي كان يسعى إليها، في مواجهة تحديات العولمة (mondialisation) بإيقاعاتها المثيرة، وخاصة عندما بدأ المكون العسكري يحتل أولوية بارزة في آليات التعامل العربي مع هذه الصراعات.

قبل الاجتياح العراقي للكويت في سنة 1990 كان اللجوء إلى القوة المسلحة في إدارة النزاعات بين البلدان العربية فيما بينها يأتي في المرتبة الثانوية إلى حد بعيد، وكان استخدام القوة العسكرية يتم في شكل مناوشات محدودة، قبل أن يتطور إلى معارك عسكرية على نطاق واسع أو تدخل أطراف ثالثة في النزاع. علماً بأن سجل النزاعات العربية-العربية بالكاد لا يكاد يحوي لجوءاً واحداً إلى المكون العسكري، خاصة في السنوات العشر الأولى من نشأة النظام العربي في سنة 1945 (1945-1955)، ورغم وجود نزاع حول الحدود بين سوريا ولبنان في سنة 1949، وأزمة الضفة الغربية بين مصر والأردن في سنة 1950، وأزمة حلف بغداد بين مصر والعراق في سنة 1955، إلا أن اللجوء إلى القوة العسكرية لحل هذه النزاعات لم يكن وارداً، إما لحدائث النظام العربي أو لحدائث الخروج من تحت السيطرة الاستعمارية.

¹ السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره.



المصدر: الفرسان (رسالة التضامن الديمقراطي)، الكتاب السوي 991

ومع بروز المد القومي في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات بدأ اللجوء الى المكون العسكري يتزايد بشكل أو بآخر، فبدأ النزاع بين مصر والسودان على ترسيم الحدود (Le tracé des frontières) بينهما وعلى توزيع مياه النيل في سنة 1958، حتى عندما تم الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع المتمردين الذين يقودهم جون قرنق حول تقرير المصير لجنوب السودان، أعلن مسؤول سوداني في القاهرة أن مصر ستؤيد هذا الاتفاق، في إشارة الى مخاوف مصر أن من شأن إبرام اتفاقية السلام أن تؤدي الى تقسيم السودان الذي تنقسم معه مياه النيل¹.

ثم أخذ المكون العسكري منحى آخر في النزاع بين مصر وسوريا عقب الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة سنة 1961 من ناحية وفي النزاع بين الكويت والعراق على الحدود في نفس العام من ناحية أخرى، والذي قامت خلاله قوة طوارئ عربية قوامها أربعة آلاف جندي بالتوجه الى الكويت في 10/09/1961 لمواجهة التهديد العراقي للكويت.

أيضا، من الأهمية بمكان، أن التدخل العسكري المسلح المصري في اليمن (1962-1968) يمثل في جميع الادعاءات أقصى درجات استخدام المكون العسكري في النزاعات العربية-العربية، إلا أن بعضهم يرى أن حالة اليمن خاصة لأن استخدام المكون العسكري يحقق وظيفة لها صلة بالأمن القومي العربي. وفي سنة 1963 نشبت حرب الحدود بين الجزائر والمغرب استخدم فيها كل طرف قواته المسلحة على نطاق واسع سعيا نحو تحقيق أهدافه، ثم تطور الى نزاع واسع النطاق خلال سنتي 1971-1972، ودخلت موريتانيا مراحله الأولى.

وفي سنة 1972 نشأت أزمة حادة حول فكرة الوحدة بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي، وفي سنة 1977 حدثت مفاوضات عسكرية محدودة بين مصر وليبيا، وفي سنة 1979 تجددت أزمة الوحدة بين اليمينيتين، وفي الوقت الذي كانت فيه

¹ صوت الأحرار (صحيفة جزائرية)، عدد 30، 1343/07/2002.

فعلا قناعة بأن الغزو العراقي للكويت(1990/8) سوف يرجئ اللجوء الى المكون العسكري أو يحد منه لأثره السلبي المدمر الذي خلفه، إلا أن اللجوء إلى القوة العسكرية استخدم مرة أخرى وهذه المرة بين البحرين وقطر في سنة 1991، وبين السعودية وقطر في سنة 1992 ولكن بصورة محدودة جدا.

كذلك تم استخدام¹ القوة المسلحة أو توريطها في الاستخدام مثل إرسال القوات العربية المسلحة إلى لبنان سنة 1958، وإرسال قوات الطوارئ العربية إلى الكويت سنة 1958، وإرسال القوة العربية إلى الأردن للفصل بين القوات الأردنية والفلسطينية عقب أحداث سبتمبر الأسود ثم محاولة إضفاء الشرعية على الوجود السوري في لبنان سنة 1986، في حين كانت هناك صراعات عربية — عربية ولكن لم يقدم النظام العربي ممثلا في الجامعة العربية (ligue arabe) على التدخل لأن طرقي النزاع وقتها وهما الجزائر والمغرب عرضا نزاعهما على منظمة الوحدة الإفريقية (organisation de l'unité africaine) وذلك في سنة 1963، والنزاع بين سوريا والعراق ومعظم نزاعات الحدود ذات الطابع العسكري في شبه الجزيرة العربية فضلا عن النزاع المصري السوداني، مع مراعاة تداعيات عمليات الغزو العراقي للكويت، وحاليا لا توجد أي مؤشرات عن تراجع المكون العسكري ولكن على العكس ستزايد بزيادة المصاعب والتحديات التي يواجهها النظام العربي دون استثناء. إن مشكلات الحدود السياسية بين الأقطار العربية، ومنها القطران العراقي والكويتي، والتي يبدو كأننا نعتبرها من قبيل "العيب والمحرمات" التي لا يجوز الخوض فيها، فلا نحن أوجدنا لها الآليات الكفيلة بحلها حلا عادلا، ولا نحن قبلنا كغيرنا في جميع أنحاء العالم، بالحدود الراهنة بصرف النظر عن مدى عدالتها، باعتبار أن فتح ملفات الحدود يدخل المنطقة في دوامة من الفوضى (anarchie) هي في غنى حقيقي عنها.

¹ السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره.

أيضا، حالة الديمقراطية، أو "اللاديمقراطية"، في وطننا العربي التي تسمح للنظم الحاكمة (systèmes du pouvoir) بأن تتخذ القرارات المصرية كـ "الغزو" و "استدعاء القوات الأجنبية" و "التمسك بالمكاسب الإقليمية" على نحو يجعل العنف حتميا، لانعدام أي مشاور حقيقي مع الشعوب العربية.

مكانة المكون العسكري لتسوية النزاعات

نأتي هنا إلى قضية هامة وهي أن النزاعات العربية لم تعرف حلولاً تقرر بنفي هذه النزاعات وتزيل التعارض بين أطرافها، بقدر ما عرفت هذه النزاعات آليات للتهدئة أو آليات للتسوية، هدفها وقف التصعيد للصراعات أو إيجاد صيغة من شأنها احتواء الأمر.

يجيء في المرتبة اللاحقة أعمال الإكراه الصريح (explicite) أو الضمني (implicite)، وهذا الإكراه يتطور بدءاً من احتجاز المواطنين حتى الاستخدام الصريح للقوة المسلحة ومروراً بالتلويح باستخدامها، وكثيراً ما أدى تغيير نظام الحكم (systèmes du pouvoir) في إحدى الدول العربية أو حدوث تحول داخلها يكون من نتائجه تغير يماثل في توجهات وأهداف هذا النزاع الأمر الذي يقضي في نهاية الأمر إلى تهدئة النزاع أو تسويته، أما المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية (ligue des Etats arabes) ومنظمة الوحدة الإفريقية، فإننا سنجد أن هاتين الآليتين برغم أهميتهما الكبيرة إلا أنهما تمثلان مرتبة متأخرة في مجال نجاحهما في تسوية أو تهدئة النزاعات العربية — العربية.

وامتازت مرحلة المد القومي في الخمسينات والستينات بالنسبة للنظام العراقي بالتماسك النسبي وبالعامل في احترام الشرعية القائمة، كما كانت الظروف في تلك الفترة تتطلب الهدوء والسكينة للحوار الجغرافي للمنطقة العربية والتركيز على المشاكل المركزية المتمثلة في التحرر والاستقلال، وقد ساعدت هذه الدبلوماسية في التغلب على النزاعات العربية — العربية وتهديتها وتسويتها بشكل أو بآخر، مع التسليم بأن تلك الظروف لم تقض على وجودها، وكان الخطاب الرسمي للقوات المسلحة التابعة للدول العربية، ينطلق من مبدأ إعداد تلك القوات إعداداً جيداً للوقوف في وجه الأطماع الاستعمارية و"الرجعية" و"أعداء الحرية".

لكن بدا جليا بمرور الأيام أن الحسابات قد أخطأت، وبدأ التماسك العربي الذي كان سائدا منذ حقبة السبعينيات قد بدأ يتراجع بدرجة كبيرة وخطيرة، وبات واضحا أن النظام العربي بجميع أطرافه بدا كأنه غير قادر على التفاعل في الاتجاه السليم، وبالتالي، لم يعد قادرا على احتواء التزايدات العربية-العربية والبعد العسكري فيها على وجه الخصوص.

تأثير حقبة السبعينيات على النزاعات

يلاحظ أن أبرز مؤشرات حقبة السبعينيات ظهور التجمعات الإقليمية وقبول المجتمعات العربية لوجودها، والتي ما لبثت أن تطورت في مطلع الثمانينيات، بإعلان عن قيامها، فبرز مجلس التعاون الخليجي (conseil de coopération du golfe) في مايو سنة 1981، ثم مجلس التعاون العربي (conseil de coopération arabe)، ومجلس التعاون المغاربي (conseil de coopération maghrébine) سنة 1989، فضلا عن محاولات التكامل المصري-السوداني، وكرسست هذه التجمعات الإقليمية مقولة أن الجامعة العربية غير قادرة على إدارة الشؤون الأمنية في العالم العربي بكفاءة، وهكذا فتح المجال لإنشاء كتل عربية في مواجهة كتل عربية أخرى، مما شجع على ظهور تداعيات جديدة في مجال النزاعات العربية-العربية.

أيضا، انطوت فترة السبعينيات على اهتمام عربي ملحوظ في مجالات التسلح وبناء الجيوش ليس بهدف دعم القدرات العسكرية العربية في مواجهة إسرائيل. ولكن أيضا لمواجهة التدهور في مستوى الاستقرار الإقليمي والاستعداد للوقوف أمام النزاعات التوسعية، وتحسبا لتطور نمو قوى إقليمية تدل المؤشرات على قرب ظهورها، وكان ذلك محصورا في العراق أو إيران، وترتب على الإنفاق العسكري إهدار ضخمة للإمكانات العربية لصالح التنمية (développement).

وخلال السنوات¹ العشر (1975-1984) كان حوالي 75 بالمائة من إجمالي أفراد القوات المسلحة العربية يتركز في خمس دول هي: العراق ومصر وسوريا والجزائر والمغرب، بينما تركز حوالي 70 بالمائة من طائرات القتال العربية لدى خمس دول أيضا هي: ليبيا وسوريا والعراق ومصر والجزائر، وحوالي 75 بالمائة من الدبابات التي تملكها الجيوش العربية لدى سوريا والعراق وليبيا ومصر والأردن، ورغم ذلك فإن 78,5

¹ السياسة الدولية، مرجع سن ذكره، ص 197.

بالمائة من الإنفاق الدفاعي العسكري على مستوى الدول العربية تم في السعودية ثم في ليبيا ويليها العراق ثم مصر وأخيرا سوريا. وانقلبت موازين الإنفاق العسكري حيث احتلت دول منطقة الخليج قائمة الإنفاق العسكري بين الدول العربية. والملفت للانتباه هو اتجاه بعض دول الخليج الى الاعتماد على القوة العسكرية الأجنبية وعلى التواجد الأجنبي لحل نزاعاتها العربية-العربية^{١٩}.

عوامل اللجوء الى المكون العسكري

ساهمت جملة من العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة الى عدد من العوامل الخارجية، في خلق توترات ونزاعات دائمة، في أن تجعل من المنطقة العربية غير مستقرة أمنياً، هذه العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة هي نفسها التي أدت أخيراً الى اجتياح العراق للكويت، واندلاع الأزمة الراهنة، وهي محصلة طبيعية لغياب الديمقراطية وتتسم النزاعات بمجملها في سرعة الظهور كما بسرعة الاختفاء-أو الاختباء- ولكنها تظل على الدوام كامنة. وبينما تعدد أسباب حدوث النزاعات العربية-العربية، فإن اللجوء الى استخدام المكون العسكري يبقى الأقوى، ونسوق أمثلة في ذلك مسرحها الحدود¹ (النزاع بين السعودية وسلطنة عمان، السعودية وقطر، الكويت والعراق، مصر والسودان، الجزائر والمغرب) والتي غالباً ما تسفر عن اللجوء الى المكون العسكري بدرجة من الدرجات وتعتمد شدة هذه الدرجة على الاعتبارات التالية:

-الموقف الداخلي في الدولتين طرفي النزاع.

-مدى توافر التأييد الخارجي من قوى أجنبية.

-الموقف الإقليمي والعلاقات مع القوى الإقليمية.

-أهمية الجزء أو المنطقة المتنازع عليها ومدى ثرائها من الناحية الطبيعية.

-حجم القوات المسلحة وإمكاناتها ومستوى تدريبها وطبيعة دورها.

-توجهات القوات السياسية في كل دولة من الدول الأطراف في النزاع.

أما إذا انتقلنا الى النزاعات الإيديولوجية والنزاعات السياسية، فإننا نجد أنها قلما تسفر عن اللجوء الى استخدام المكون العسكري لحسم هذا النزاع. ويرجع البعض عزوف ذلك الى معظم الإيديولوجيات التي وردت الى المنطقة العربية، في الفترة

¹ السياسة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 198.

الذهبية للفكر الماركسي كانت بالأساس لا تحظى بالترحيب والموافقة من طرف النخبة المتصلة بنظم الحكم (systèmes du pouvoir) في الدول العربية، باستثناء النزاع بين حزب البعث في العراق وحزب البعث في سوريا، حيث وصل التباين بين الطرفين في وجهات النظر الى حد التلويح باستخدام القوة المسلحة في عدة مواقف.

وبينما تتعدد الأسباب، إلا أن النزاعات الداخلية ذات الأبعاد الإقليمية والمرامي الدولية تعد بكل المقاييس إحدى حالات النزاعات العربية-العربية التي يمكن أن تسفر عن استخدام المكون العسكري. هذه النزاعات غالباً ما تتطور الى مستوى الحرب الأهلية (la guerre civile)، الأمر الذي يؤدي لاحقاً بتدخل طرف من النظام العربي لصالح أحد الجانبين، وقد يتطور الى محاولة استيعاب الموقف وتكون النتيجة أن يتورط ذلك الطرف في تلك الحرب ومثال ذلك أزمة لبنان سنة 1958 ثم الحرب الأهلية في لبنان سنة 1975، التي تورطت فيها سوريا ولا تزال، وثورة ظفار، والحرب اليمنية (1962-1968)، والمحاولة الأردنية لتصفية الوجود الفلسطيني في سبتمبر سنة 1970، ثم الحرب الأهلية في جنوب السودان، ومشكلة الأكراد في العراق وسوريا.

ومنذ قيام النظام العربي برزت على الساحة مؤشرات ساعدت على زيادة وتكرار اللجوء الى دبلوماسية الحسم العسكري لفك النزاعات العربية-العربية، ويمكن استعراض هذه المؤشرات بإيجاز كالتالي:

-الارتباطات الخارجية المتباينة للدول العربية إقليمياً ودولياً. فهناك نوع من الدول يغرد في السرب الغربي مثل: السعودية ودول الخليج، في حين هناك من فضل أن يكون في سرب المعسكر الاشتراكي (سابقاً) مثل: سوريا والعراق، ومصر في إحدى المراحل، وكان تطور العلاقات بين العملاقين أمريكا وروسيا ينعكس أوتوماتيكياً على النزاعات العربية-العربية.

-العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي مثل علاقات دول الخليج مع

إيران وعلاقات العراق مع إيران.

-افتقاد الطرف القائد المرجعي في حل النزاعات العربية بعد رحيل عبد
الناصر ثم هوارى بومدين فالأسد من الساحة العربية.
-المتغير السكاني للوطن العربي، حيث كانت الدولة العربية الأكثر حجماً
غالباً ما تلجأ الى المكون العسكري وتجد الشجاعة الكافية في اللجوء إليه لحل
النزاعات مع الأطراف العربية.

النتائج العسكرية للزاعات العربية

-إهدار الإمكانيات العربية الضخمة، واستنزاف الإمكانيات العسكرية في عدة دول عربية سيما في العراق والكويت، والمغرب والجزائر.

-بسبب تكرار اللجوء الى المكون العسكري حدث تمزق شديد في الإنسان العربي، وإحباط نفسي وكمثال للموقف العربي لجوء العراق للقوة العسكرية لحل نزاعه مع الكويت.

-تراجع أولويات (suprématie) النظام العربي من حيث المركز الرئيسي للتهديد، فبعدما كان الأساس وقطب الرحى هو إسرائيل -وهذا الواقع- أصبحت دول الخليج العربي برمتها تعتبر أن أطرافا عربية أخرى تمثل التهديد رقم واحد لها.

-توتر الموقف بين بعض الدول العربية والبعض الآخر، أضر بإمكانيات هذه الدول مثل حال مصر وليبيا، ومصر والسودان، والجزائر والمغرب.

-هزت الزاعات المسلحة العربية الإمكانيات السياسية الكلية للنظام العربي دون استثناء.

-تفوق الإمكانيات العسكرية لقوى إقليمية منافئة للنظام العربي مثل: إيران وإسرائيل، بعد فقدان قوى إقليمية ذات ثقل كبير إمكانياتها الاستراتيجية العسكرية نتيجة استخدام المكون العسكري في الزاعات العربية-العربية.

-تزايد اللجوء للحماية الأجنبية من بعض الدول العربية وتعمق مفاهيم الأحلاف العسكرية في منطقة الخليج العربي.

-تراجع إمكانيات النظام العربي في احتواء الزاعات العربية-العربية. كما ازدادت أهمية التجمعات الإقليمية القائمة.

-اندفاع بعض الدول العربية لمضاعفة إمكانياتها العسكرية خاصة في منطقة الخليج والقفز على برامج تنمية التعاون العربي والوحدة العربية.